

مداخلة بعنوان

"الإشكالات العملية في انجاز خبرة قضائية"

من اعداد الخبير القضائي

فيلاي عبد الحليم

يتصل الخبير في اعداد خبرته بناءا على السند القانوني الذي يصدره القاضي المختص، يوضح من خلاله المهام الواجب القيام والتقيد بها في صياغة قانونية، ليقوم الخبير بترجمة تلك المهام ووضعها في قالب فني علمي ثم إعادة صياغتها في لغة قانونية، تسمح للقاضي باستغلالها وبناء حكمه على ضوءها.

يقوم به الخبير تواجهه العديد من المعوقات الإجرائية والفنية، الأمر الذي يستلزم العمل على الموازنة بين الجانب القانوني الاجرائي والفني والعلمي. وهو ما سنحاول من خلال هذه المداخلة توضيحه ومعالجته بالمحاور التالية:

1- العمل المركب للخبير والاشكالات المتعلقة به:

يعد عمل الخبير بمناسبة إنجازهِ لخبرته، ذو طبيعة مزدوجة بالأساس الأول وذلك من خلال وجوب تحكم الخبير في مجاله و هو اختصاص علمي بالدرجة الأولى وثانيا اعداد بحث فني خاص بكل خبرة قضائية وتعقيدياتها، بغية توضيح الجوانب الفنية لها، من اجل تسهيل مهمة القاضي الفاصل في النزاع في التوصل الى حقيقة هذا الأخير في جانبه العلمي.

وعليه واستنادا لذلك فان الخبير يتوجب عليه بذل جهد مضاعف وبحث معمق في جوانب الخبرة المكلف بها رفعا لكل لبس او غموض وما يترتب عليه من اثار.

2- الصياغة القانونية للخبرة والعقبات الاصطلاحية المصاحبة لها

ان الخبير وهو يقوم بالمهام المسندة اليه في السند القضائي الذي قضى بانتدابه، وزيادة على رصيده العلمي في إنجازها باعتباره صاحب الاختصاص في مجال ممارسته، فإنه يتوجب عليه تبعا لذلك وجوب افراغ هذه الخبرة الفنية في جانب قانوني واضح ودقيق في نفس الوقت، وهو الامر الذي يثير صعوبات للخبير بمناسبة ذلك.

هذه الصعوبات في الصياغة القانونية للخبرة تنبثق من طبيعة تكوين الخبير الذي هو بالأساس الأول علمي، وليس قانوني. الامر الذي يتوجب على الخبير بذل مجهود مضاعف فيما يخص الصياغة القانونية، وتبعا لذلك وجوب اتباع تكوين قانوني خاص وبخاصة في مجال الصياغة القانونية والتحكم في بعض المصطلحات القانونية لما يترتب عنها من اثار قانونية في حالة افراع الخبرة واعتمادها في سند تنفيذي.

3- العقبات المصادفة للخبير بمناسبة انجاز الخبرة القضائية:

ان الخبير القضائي وهو يقوم باستنفاد المهام المحددة له في السند القضائي ميدانيا عادة ما يلاقي صعوبات وعراقيل ممثلة بداية، بعدم تمكنه من بعض الوثائق سواءا من قبل أطراف الدعوى او من قبل بعض الهيئات الإدارية المرتبطة بموضوع النزاع او التماطل في ذلك، والذي يجعل إنجازه للخبرة يمتاز بالصعوبة وعدم قدرته ايداعها في الاجل القانوني وبالتالي إطالة امد النزاع.

وبالمقابل أيضا فانه لا توجد نصوص تنظيمية خاصة تنظم عمل الخبير بمناسبة إنجازه للخبرة بما فيها الجانب الحمائي من حيث التأمين وهو الامر الذي ينبغي الالتفات اليه وتداركه.

ونظرا لتشعب مجال الخبرة وعدد المهام المحددة فيها تجعل من مسألة تقدير اتعاب الخبير تخضع للسلطة التقديرية للقضاء، وحيث انه ومادام الخبير عنصرا مساعدا للقضاء فانه من الأنسب إيجاد إطار تنظيمي يكفل ذلك منعا لكل غبن، سواءا للخبير او المتقاضيين.

و شڪرا،،،